

أوكرانيا: الحاجة أمّ الإتفاق



تداوله فرنسا والمانيا إنقاذ الوضع ارتباطاً بمصالحهما الخاصة (الناضول)

تستمر اتصالات «مجموعة النورماندي» التي اجتمعت، أخيراً في مينسك، بالتزامن مع الاتصالات الهاتفية المتكررة بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ونظيره الأميركي جون كيري، بهدف العمل على تطبيق اتفاقية مينسك الثانية، ولكن ماذا عمّ تحمله من تفاصيل متعثرة؟

موسكو - الأخبار

تكمن المصلحة الروسية والأوروبية في صمود وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا، ولكن هذا الموقف مبني على اتفاق لم تتطابق بنوده مع الظروف الميدانية، مضافاً إليه التناقض بين مصالح الأطراف كافة التي لا بد أن تجتمع، تكتيكياً، على حلّ يقوم خبراء السياسة بتقويمه

المرحلة. بناءً عليه، يعتبر الإتفاق خطوة مرحلية تلاقت فيها المصالح التكتيكية لأطراف الصراع، ولا سيما أن الكل بحاجة إلى التقاط أنفاسه كي يقوم من جديد الواقع الميداني، مع ما تحمله بنود الإتفاق من أوجه تفسير مختلفة.

الكاتب والمفكر السياسي، فاليري بادن، مثلاً، يرى أن الرهانات على الصراع في أوكرانيا كبيرة، وهو يؤكد أن روسيا لن تتراجع ولن تترك أبناء قومها يواجهون مصيرهم بمفردهم في الدونباس، ولن تكشف خاضرتها الجيوسياسية». إضافة إلى ذلك، يسجل الخبراء لقوات الدفاع الشعبي التي أحكمت سيطرتها على عقدة ديبالتسيف، نقوفاً استراتيجياً على القوات الأوكرانية المدعومة بمرتزقة ومقاتلي اليمين المتطرف.

كيف تطالب بـ «قوة لحفظ السلام»

بعد الانتكاسة العسكرية التي ألحقها الانفصاليون بطردهم القوات الأوكرانية من مدينة ديبالتسيف، طلبت السلطات الأوكرانية إرسال قوة حفظ سلام بتقويض من الأمم المتحدة في الشرق، وهو ما رفضه الانفصاليون. واعتبرت وزارة الخارجية الروسية أن تفاصيلها غير واضحة. في المقابل، ندد قادة روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا بانتهاك وقف إطلاق النار في الشرق الانفصالي، إثر محادثات هاتفية بينهم، فيما أعلن الجيش الأوكراني أن أكثر من 90 جندياً أوكرانياً أسروا، في حين لا يزال 82 في عداد المفقودين بعد دخول الانفصاليين إلى مدينة ديبالتسيف. في هذه الأثناء، بدأت روسيا بإمداد مناطق في شرق أوكرانيا خاضعة لسيطرة الانفصاليين بالغاز، بعد إعلانهم قطع شركة الغاز الأوكرانية الإمدادات عنهم، بحسب ما أعلن مدير شركة «غازبروم». وعلى الأثر، أعلن رئيس «نفطوغاز» الأوكرانية أن كييف لن تتحمل ثمن الغاز المرسل مباشرة إلى الشرق. وقال ألكسي ميلر إنه «منذ الساعة الرابعة بعد الظهر (13:00) ت (غ) يوم 19 شباط، تسلّم غازبروم 12 مليون متر مكعب يومياً من الغاز إلى أوكرانيا، بما في ذلك عبر محطتي بروخوروفكا وبلاتوفو»، وهما نقطتا دخول الغاز الروسي إلى أوكرانيا، إحداهما في دونيتسك والأخرى في لوغانسك.

(الأخبار، رويترز، أف ب)

يقول بادن إن قوات الدفاع الشعبي «تمسك اليوم بزمّام المبادرة الاستراتيجية ولا مقدرة لكيف على القيام بعمليات هجومية حاسمة في وجهها، وخصوصاً أن ألمانيا والاتحاد الأوروبي لا يرغبان في تفجير الصراع المسلح في أوروبا». مع ذلك، سمح اتفاق مينسك، بحده الأدنى، بتأجيل التفاوض الدفاعي الواسع النطاق بين أطراف النزاع، ولكن في جانب آخر منه، يعني الإتفاق تأجيل تحديد هوية منطقة الدونباس القانونية، ما يشير بشكل أو باخر إلى إبقاء وضع الحدود مع روسيا بأيدي قوات الدفاع الشعبي عملياً، حتى لو وجد عناصر أمن عام أوكراني عند عدد من مراكز المراقبة التابعة للجانب الأوكراني.

مدير مركز الدراسات السياسية والاجتماعية ورئيس قسم الأبحاث في معهد دول الكومنولث، فلاديمير

يفسيف، تتوّع أن تستأنف الحرب لاحقاً في الدونباس، ولكن على مستوى أوسع من قبل كلا الجانبين اللذين يقومان بحشد المتطوعين وإعادة تموضع القوات. فمثلاً قوات الدفاع الشعبي كانت تقاتل، قبل شهر أب، على مستوى كتيبة وهي الآن تحارب على مستوى ألوية. أما على مستوى المصالح الأوروبية، فيشير يفسيف إلى أن ميركل وهولاند قدما إلى موسكو من أجل إنقاذ بيطرو بوروشينكو، لأنهما كانا على علم بحاصرة قواته في ديبالتسيف، ولخشيتهما من انهيار الجبهة الأوكرانية وتقدّم قوات لوغانسك ودونيتسك، لتوسّع دائرة انتشارها خارج الدونباس.

في المحصلة، تمكن الزعيمان الأوروبيان من إقناع بوتين بقول ورقة لا تختلف عن «اتفاقية مينسك الأولى»، من حيث عدم الاعتراف، رسمياً، بجمهورية لوغانسك ودونيتسك الذاتيتين. مع ذلك، يحتوي «اتفاق مينسك» الأخير على بعض الإيجابيات التي يرصدها يفسيف ومحللون آخرون، وهي إقراره بوجوب تغيير الدستور الأوكراني بموافقة مناطق لوغانسك ودونيتسك، ما يعطي الجمهوريتين المعلنين من جانب واحد وضعاً خاصاً، لا يفصلهما عن روسيا من جهة ويبقيهما ضمن تركيبة الخريطة السياسية الأوكرانية. بحسب يفسيف، فإن روسيا لا تستعجل الأحداث، ولو أرادت الحسم لانهارت أمام قواتها الجبهة الأوكرانية فوراً وانتهى الأمر على الأقل بتحرير منطقتي لوغانسك ودونيتسك بشكل كلي. هي لم تنجح إلى هذا الخيار رغم اتهامها بالتدخل بشكل مستمر في شرق أوكرانيا، ولكن ما يفسر قبول روسيا بـ «اتفاقية مينسك الثانية» هو عدم إعطاء زريعة للولايات المتحدة للتصدي في دعمها لكييف عسكرياً، تنفيذاً لمخططها التوسعي. فلو قرّرت واشنطن تسليح القوات الأوكرانية، بشكل أكبر، لواجهتها موسكو بتسليح بعيد التوازن لصالح المقاومة الشعبية، إلا أن موسكو اختارت الحلّ

السلمي كونه أكثر فاعلية. إضافة إلى ذلك، تحاول فرنسا وألمانيا إنقاذ الوضع ارتباطاً بمصالحهما الخاصة، ولكنهما تدركان جيداً أن ذلك مستحيل على المستوى الاقتصادي. فالمبالغ التي وُعدت بها أوكرانيا، خلال السنوات الثلاث المقبلة، تقارب 40 مليار دولار، بينما هي بحاجة ماسة، الآن، إلى مبلغ يتراوح بين 44 و50 مليار دولار. لذا، من الطبيعي أن لا تفي هذه الأموال باحتياجات أوكرانيا، إذ إن ما تدفعه كقوائد لخدمة الدين يقارب 15 مليار دولار،

أوكرانيا وُعدت بـ 40 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، بينما هي بحاجة إلى ما بين 44 و50 ملياراً

أي ما يعادل المبلغ الذي من المقرّر أن تتلقاه كدفعة أولى موعودة. ماذا عن خيار إدخال قوات لحفظ السلام؟

توجد طريقة للحل، والغرب يعرفها جيداً، وهي إدخال قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ولكن لإدخال هذه القوات، يجب فصل أطراف النزاع بكامل أسلحتها وليس كما هو الوضع الحالي، حيث برزت مع بدء مرحلة سحب الأسلحة الثقيلة، اجتهادات لا تعتبر الدبابات من هذه الأسلحة. علاوة على ذلك، لا يمكن القبول بقوات حفظ سلام تابعة للمنظمة «الأمّن والتعاون في أوروبا» أو غيرها من الهيكلية الدولية، ولكن فقط بقوات تابعة للأمم المتحدة، يقدرها يفسيف بـ 30 ألفاً على الأقل.

لذا يشكل دخول قوات حفظ سلام فرصة للحلّ، إلا أنه يحمل دلالات تشير إلى أن ما يجري في شرق أوكرانيا ليس «عملية مكافحة إرهاب»، وفق ما تزعم كييف، كما أنه ليس حالة طوارئ، بل هو صراع وحرب أهلية بين جبهتين متناقضتين المصالح والتوجه، ما يوحي باعتراف مبطن بوجود جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، وأكثر من ذلك ما يشير إلى اعتراف

بقيادتهما لمنطقتي زاخارتشينكو وبلوتنيتسكي. وقد كان اقتراح إدخال قوات حفظ سلام وفصل بين أطراف النزاع في البداية، ألمانيا، على أن يتم إرسال عديدها من روسيا وكزاخستان وبيلاروسيا، ولكن الموضوع لم يكن جدياً حينها. أما الآن، فقد بات الموضوع مطروحاً على جدول أعمال البحث مع الجانب الأميركي. وقد تأتي هذه الخطوة بعد الموجة المقبلة من المعارك المتوقعة والمجمدة حالياً بفضل اتفاقية مينسك المرحلة الطابع.

وبالتوازي مع كل ذلك، يسود الحديث حالياً عن توسيع لوائح العقوبات على روسيا من دون فرض عقوبات جديدة، ولكن ذلك لا يعني أنه لن يتم ذلك في ظل موجة المعارك المرتقبة والتي من المتوقع أن تكون أكثر اتساعاً وانتشاراً ووحشية، فقد تخرج المواجهة عن نطاق الدونباس لتتطال مناطق أخرى شرق أوكرانيا مستقبلاً.

وهذه العقوبات يفترض أن تطبق فقط في حال ثبوت تورط روسيا، وفق المعايير الغربية. ولكن في المقابل، أنجزت روسيا استعداداتها تحسباً لامتنصاص صدمة العقوبات الجديدة التي ستكون أكثر صعوبة من سابقتها. وبناءً على ذلك، فإن التهديد بعزل روسيا عن نظام «سويفت» المصرفي العالمي، لن يكون له تأثير فعلي لأنه تم تأسيس بديل منه، فقد أجرت موسكو تجربة للتعامل مع نظام «سويفت» المصرفي على المستوى الداخلي، وربطت به ما يزيد على خمسين مؤسسة مالية.

في المحصلة، لا تصب الحالة الراهنة في مصلحة الولايات المتحدة، وخصوصاً أن روسيا تبدو مرتاحة على وضعها وتلعب على أرض ملعبها في أوكرانيا. كما أن استمرار الوضع الحالي ثلاث سنوات أخرى يعتبر أمراً إيجابياً بالنسبة إليها، فكلما طال أمد استمرار الوضع على ما هو عليه، ازداد ضعف سلطة كييف على الأقاليم الأوكرانية الأخرى وتضاءلت رغبات الغرب في الاستثمار في مساعدتها.